منطوق الحكم لم يتضمن وقفاً مستعجلاً وهو ما يعني استمرار العمل به إلى حين الفصل بالدعوى أمام الاستئناف

القضاء عن إلغاء «زيادة البنزين» : تضمن عيبا إجرائيا

■ الصانع : أتمني من الحكومة عدم التقدم بالطعن حتى يتم رفع الحرج عنها بعد الغضب الشعبي الرافض للقرار

■ الدويسان : أتمنى الا تتعجل الحكومة في اتخاذ مثل هذه القرارات مرة أخرى حتى لا تفقد ثقة المواطنين فيها

المحكمة الادارية توقف زيادة البنزين

رياض الصانع

فيصل الدويسان

عودة الرويعي

سلطان الغيصم

■ اللغيصم : نحن مع التعاون وفق الدستور ولا نقبل أن يكون تغطية العجز في الميزانية من جيب المواطن

■ الرويعي : القضاء الكويتي ملاذ المتخاصمين وحكم «البنزين» أثبت بأن الحكومة تعاني من استمرار فوضى إجرائية

حكمت المحكمة الإدارية أمس بإلغاء قرار الحكومة زيادة أسعار البنزين والذي دخل حيز التنفيذ اعتبارا من الاول من سبتمبر الجاري.

وجاء في منطوق الحكم ان القرار تضمن عيبا إجرائيا بعدم عرض توصية زيادة البنزين على المجلس الأعلى للبترول وهو ما يسقط قرار الزيادة مبينة أن قرار زيادة أسعار البنزين رسم وليس "ضريبة مستترة".

ولم يتضمن منطوق الحكم الصادر من المستشار جاسم الراشد وقفا مستعجلا وهو ما يعني استمرار العمل به إلى حين الفصل بالدعوى أمام الاستئناف.

من جهته كشف المحامي رياض الصانع انه في حال لم تتقدم الحكومة عبر محامي الفتوى والتشريع بطلب استئناف على الحكم الصادر خلال 15 يوم من بداية الحكم يعتبر الحكم نافذ متمنيا في الوقت ذاته على الحكومة عدم التقدم بالطعن حتى يتم رفع الحرج عنها بعد الغضب الشعبي من خلال الشارع الكويتي الرافض لهذا القرار.

من جانبه أعلن محامي الحكومة عن تقديم طلب بوقف نفاذ حكم المحكمة الإدارية الذي قضى بإلغاء زيادة أسعار البنزين.

من جانبه اشاد النائب فيصل الدويسان بحكم "المحكمة الإدارية" بشأن الغاء قرار زيادة "أسعار البنزين" لتضمن القرار على عيبا اجرائيا بعدم عرض توصية زيادة البنزين على المجلس الأعلى للبترول.

واعتبر الدويسان في تصريح صحافي أمس أن السبب الذي استندت عليه المحكمة في قرارها والذي يعود لوجود عيوب في الاجراءات الحكومية يعد دليلا واضحا على تخبط بعض القرارات الحكومية حيث اتخذ قرار رفع الاسعار دون عرضه على المجلس الاعلى للبترول واشرعت في تنفيذه رغم عدم مناقشته مع نواب الامة.

وتمنى الدويسان الا تكرر الحكومة ولا تتعجل في اتخاذ مثل هذه القرارات مرة أخرى حتى لا تفقد ثقة المواطنين فيها، في الوقت الذي تحتاج البلاد الى اتخاذ بعض الاجراءات الاصلاحية لضمان قوة وضعها الاقتصادي والمالي بشرط الا تؤثر سلبا على المواطنين متمنيا للكويت قيادة وشعبا مزيدا من الرفعة والازدهار.

ومن جانبه طالب النائب سلطان اللغيصم الحكومة بالتراجع عن قرار رفع أسعار البنزين فورا استجابة للمطالبة الشعبية والنيابية وان لم تستجب فعليها الاستعداد للمواجهة وتوقع «تسونامي» من الاستجوابات.

وقال اللغيصم في تصريح صحافي نحن مع التعاون بين الحكومة والمجلس وفق الدستور والمصلحة العليا للبلد ولكن لا نقبل أن يكون تغطية العجز في الميزانية من جيب المواطن مؤكدا اننا لا نقبل أن يمس المواطن وعندما تجنح الحكومة إلى ذلك نتحاز إليه بكل ما أوتينا من قوة مطالبا الحكومة أن تسد العجز من خلال ايقاف الهدر في الوزارات والمؤسسات بدلا من التوجه مباشرة إلى المواطن.

وأعلن اللغيصم المطالبة بزيادة المساعدات الاجتماعية التي تقدمها وزارة الشؤون للكويتيات المتزوجات من غير كويتيين لأنها لم تعد كافية لتغطية احتياجات الأسر في ظل الغلاء المعيشي.

ومن جانبه أعلن النائب د. عودة الرويعي أن سيتقدم ومجموعة من النواب على بتعديل القانون رقم 79 لسنة 1995 بشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة بعد تفرد الحكومة من خلاله برفع اسعار البنزين.

وقال الرويعي في تصريح له أن: القضاء الكويتي ملاذ المتخاصمين والجميع مع سيادة القانون وتطبيقه، وحكم الأخير "البنزين" اثبت بأن الحكومة تعاني من استمرار فوضى اجرائية في قراراتها" موضحا أن "قرار الحكومة الخاص برفع اسعار البنزين تفردت به وفقا للقانون رقم 79 لسنة 1995 الذي اعطاها حق التفرد بالزيادة بدون الرجوع لمجلس الأمة وهذا ما تم".

واضاف "اليوم سينشر التعديل الخاص على القانون رقم 79 لسنة 1995 والذي تقدمت انا ومجموعة من النواب على تعديله بحيث لا تنفرد الحكومة بمثل هذه الزيادة" مشيرا الى أن "الحكومة ستقوم بتصحيح الاجراءات الخاصة باسعار البنزين وحكم المحكمة الإدارية سيكون مرهون بهذه الاجراءات وبيقى مراجعة القوانين القائمة وتعديلها ضروري".

وكانت الحكومة أكدت سعيها إلى معالجة الاختلالات في الاقتصاد بحزمة من القرارات الإصلاحية بدأتها برفع اسعار البنزين بنسب تتراوح بين 40% إلى 60% وقالت إن القرار يوفر 150 مليون دينار سنويا.

سيرفعها للجهات الرقابية والتنفيذية للدولة

سلمان الحمود : اعتمدنا مشروع ميزانية هيئة الشباب للسنة المالية المقبلة

الحمود مترئسا الاجتماع

أعلن وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح اعتماد مجلس إدارة الهيئة الخطة التنفيذية لاستراتيجية الهيئة التي اطلقت باغسطس الماضي وحظيت برعاية أميرية سامية.

وقال الشيخ الحمود في بيان صحافي بمناسبة عقد الاجتماع السابع لمجلس إدارة الهيئة العامة للشباب الذي ترأسه مساء امس الاول ان المجلس اعتمد ايضا مشروع ميزانية الهيئة للسنة المالية المقبلة وسيرفعها للجهات الرقابية والتنفيذية للدولة تمهيدا لانطلاقة مباركة لهذه الهيئة التي ستركز على تنمية قدرات ومهارات الشباب الكويتي لما فيه الخير لهم ولبلادهم على حد سواء. واشاد بجهود الجهاز التنفيذي للهيئة لسرعة الانتهاء من الخطة التنفيذية لاستراتيجية الهيئة التي تم اطلاقها تزامنا مع احتفالات الكويت والعالم باليوم العالمي للشباب مطالبا اياهم بالابتعاد عن الأفكار النمطية في العمل الشبابي وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص بانشطة الهيئة لتقديم الأفضل للشباب الكويتي.

وذكر ان سير العمل في الهيئة بهذه الوتيرة السريعة والمدروسة يأتي تنفيذا لرؤية وتوجيهات القيادة السياسية للبلاد الرامية إلى تعزيز قدرة الشباب الكويتي على الابتكار والتميز وتمكينه في كل المجالات باعتبارهم أمل الأمة ومستقبلها وهم من سيتصدون لقيادة مسيرة تنمية بلادهم في شتى المجالات.

من جانبه قال المدير العام للهيئة العامة للشباب عبدالرحمن المطيري في تصريح صحافي اليوم ان ما تم انجازه بالهيئة وفي مقدمته اطلاق الاستراتيجية واعتماد الخطة التنفيذية لها "ما كان ليحدث لولا الدعم اللا محدود الذي يقدمه مجلس الادارة برئاسة الشيخ سلمان الحمود للجهاز التنفيذي للهيئة وتعاونهم البناء ما اثمر الانتهاء من الخطة بوقت قياسي".

واضاف المطيري ان الجهاز التنفيذي للهيئة استفاد كثيرا من آراء أعضاء المجلس وملاحظاتهم الإيجابية التي اثرت محتوى الخطة التنفيذية للاستراتيجية التي ستعتمد على العمل التشاركي مع الشباب ومع الجهات الراعية لهم الحكومية والاهلية لا سيما ان المجلس يضم نخبة من قياديي الجهات الحكومية الراعية للشباب وعدد من المتخصصين والأكاديميين المشهود لهم بالكفاءة والاخلاص. ولفت الى ان الجهاز التنفيذي تمكن من إعداد مشروع ميزانية الهيئة للسنة المالية المقبلة وتم عرضها على المجلس حيث حصلت على اعتماد مجلس الادارة بعد مناقشات إيجابية.

عليهم مراجعة جهة العمل المرشحين لها مباشرةً

بن ناجي : ديوان الخدمة يرشح «5332» للعمل لدى الجهات الحكومية

نهلة بن ناجي

أعلنت نهلة بن ناجي – الوكيل المساعد للشئون القانونية – أسماء (5332) مواطنا ومواطنة كدفعة جديدة من المرشحين للعمل في الجهات الحكومية من المتقدمين لدى الديوان والراغبين بالعمل بوزارات وهيئات ومؤسسات الدولة من المسجلين بقوائم التوظيف لدى الديوان خلال فترات التوظيف السابقة.

وأوضحت بن ناجي –أن ديوان الخدمة المدنية مستمر في تلقي الاحتياجات الوظيفية من قبل الجهات الحكومية بهدف إصدار دفعات جديدة من المرشحين ويأتي ذلك في إطار التنسيق والتعاون المستمر بين ديوان الخدمة المدنية وجميع الجهات الحكومية ولا سيما في تزويد الديوان بالاحتياجات الوظيفية من التخصصات التي تتناسب وطبيعة عمل كل جهة حكومية موضحا بان دفعة اليوم من المرشحين جاءت من مختلف التخصصات ووفقا لاحتياجات الجهات الطالبة.

و طالبت بن ناجي المرشحين في الدفعة الحالية مراجعة جهة العمل التي رشحوا لها مباشرة (دون الضرورة لمراجعة ديوان الخدمة المدنية) وذلك إعتباراً من يوم الاحد الموافق (2016/10/9) مصطحبين معهم اصل و صورة عن البطاقة المدنية والشهادة الدراسية وشهادة الميلاد وصورة عن الجنسية وعدد (4) صور شخصية (x 64)

و نوه راتب العريفان – مدير إدارة الاختيار بانه في إطار حرص ديوان الخدمة المدنية على رعاية ذوى الحالات الخاصة (ذوى الإحتياجات الخاصة، أبناء وزوجات الأسرى والمفقودين وأبناء وأرامل الشهداء) المرشحين للعمل لدى الجهات الحكومية ولديهم إستفسارات بشأن الترشيح أو إستكمال إجراءات تعيينهم فإنه يسر إدارة الأختيار إستقبالهم أو الرد على إستفساراتهم.

ديوان الخدمة يرشح 5332 للعمل لدى الجهات الحكومية

بقيمة تصل إلى 130000 ألف ديناراً

الإعلام الأمني: مصادرة أكثر من مائة ألف قرص ممغنط إباحي

الفهد مترئسا الحملة

الاقراص التي تم ضبطها

بحضور وإشراف وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الفهد قامت مديرية أمن الأحمدي فجر امس بضبط مخزن لنسخ الأقراص الممغنطة التي تحوي مقاطع مخلة بالآداب وأخرى أفلام ومقاطع مصورة يجرم قانون حماية الملكية الفكرية تداولها حيث تم ضبط مائة الف من الاقراص الممغنطة يقدر ثمنها باكثر من 130000 الف دينار كويتي.

وذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الامني أن معلومات وردت إلى مدير أمن مديرية أمن الأحمدي العميد عبدالله سفاح الملا، عن قيام صاحب محل تسجيلات مرئية يدعى (رايابان بوقائو) هندي الجنسية باستغلال سرداب في إحدى العمارات بمنطقة الفحيحيل لنسخ الآلاف من الأقراص الممغنطة مختلفة المحتوى والتي يضم بعضها مقاطع مخلة بالآداب العامة وأخرى تضم محتوى يضع صاحبها تحت طائلة مخالفة قانون حماية الملكية الفكرية وأنه قام بتسويقها وتوزيعها في السوق المحلي بأعداد كبيرة.

وأوضحت الإدارة أن مديرية أمن الأحمدي وبعدما أثبتت التحريات صحة هذه المعلومات واستدلت على موقع السرداب وتنفيذا لقانون حماية الملكية الفكرية وبعد اتخاذ الإجراء القانوني اللازم قام رجال امن الاحمدي بضبط المتهم الاسيوي وبحوزته عدد هائل من هذه الأقراص المخالفة والمجرم تداولها قانونا كما تم العثور على اجهزة النسخ في سرداب العمارة المذكورة.

ويواصل رجال الأمن إجراءات البحث والتحري للقبض على شريك المتهم الذي توارى عن الأنظار.

وحذرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني من عواقب مخالفة القانون ونشر ما من شأنه الإخلال بالامن العام والأمن الاجتماعي في البلاد والذي يضع مرتكبيه تحت طائلة المساءلة القانونية، كما نوهت إلى ضرورة الالتزام بقانون حماية الملكية الفكرية.